وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 13 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع بفضل توقعات الطلب القياسية ويسجل مكاسب أسبوعية سابعة متتالية

الرياض

سجل النفط أطول سلسلة من المكاسب منذ منتصف عام 2022، وذلك في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، حيث أعطت التقارير المتعددة التي تتوقع زيادة الطلب دفعة جديدة للارتفاع المبني على زيادة مخاطر الانقطاع في العرض وتخفيضات الإنتاج السعودية الممتدة.

وارتفعت العقود الآجلة في برنت الخام 41 سنتًا، أو 0.5 ٪، ليبلغ عند التسوية 86.81 دولارا للبرميل، في حين اكتسبت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 37 سنتاً، أو 0.5 ٪، لتستقر عند 83.19 دولارا وعلى أساس أسبوعي، ارتفع كل من المعايير حوالي 0.5 ٪.

وقدرت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط سجل 103 ملايين برميل يوميًا في يونيو ويمكن أن يؤدي إلى توسيع ذروة أخرى هذا الشهر. وفي الوقت نفسه، فإن تخفيضات الإنتاج من المملكة العربية السعودية وروسيا تمهد الطريق لانخفاض حاد في المخزونات خلال الفترة المتبقية من عام 2023، وهو ما قالت وكالة الطاقة الدولية إنه قد يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع.

وفي يوم الخميس، قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إنها تتوقع ارتفاع الطلب على النفط العالمي بمقدار 2.44 مليون برميل في اليوم هذا العام، دون تغيير من توقعاتها السابقة، وقالت أوبك إن آفاق سوق النفط تبدو صحية للنصف الثاني من العام.

ورفعت البيانات الاقتصادية الأمريكية هذا الأسبوع أيضًا معنويات السوق، مما دفع تكهنات بأن الاحتياطي الفيدرالي يقترب من نهاية ارتفاع الأسعار العدوانية. وقال كريج إيرلام، محلل منصة تداول النفط، أواندا، إن التخفيضات في الإمداد وتحسن التوقعات الاقتصادية قد خلقت المزيد من التفاؤل بين مستثمري النفط، ومع ذلك، أشار إلى علامات على أن الزخم بدأ يتلاشى بعد ارتفاع مستمر، ويوم الخميس، حقق برنت أعلى مستوياته منذ شهر يناير، بعد يوم من بلوغ خام غرب تكساس الوسيط أعلى مستوياته هذا العام.

وكانت آخر مرة ارتفع فيها خام برنت لمدة سبعة أسابيع على التوالي في يناير وفبراير 2022، قبل غزو روسيا لأوكرانيا. وبعد انخفاضه لمدة ثمانية أسابيع على التوالي، استقر عدد منصات الحفر العاملة في الولايات المتحدة، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، عند 525 هذا الأسبوع، حسبما ذكرت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز.

ويشير العدد الثابت لمنصات النفط إلى أن المنتجين الأمريكيين يحافظون على الانضباط بشأن الحفر والتنقيب، كما قال إريك فريدمان، كبير مسؤولي الاستثمار في إدارة أصول بنك الولايات المتحدة، وقال «سعر النفط يستمر في الارتفاع لكن ليس لأن العديد من الشركات تبحث عن النفط».

وأثرت البيانات الاقتصادية المتباينة من الصين على المعنويات هذا الأسبوع، وفي حين أظهرت بيانات الجمارك ارتفاع واردات النفط الخام على أساس سنوي، انخفضت الصادرات الإجمالية للصين بنسبة 14.5 ٪ في يوليو، مع تراجع واردات النفط الخام الشهرية من أعلى مستوياتها شبه القياسية في يونيو إلى أدنى مستوى لها منذ يناير.

وكان من بين التوقعات الصعودية تقرير شهري لوكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة الذي قال إن الطلب على النفط العالمي ارتفع إلى رقم قياسي في يونيو، وقد يرتفع إلى أعلى في أغسطس وسط استهلاك قوي صيفي، وشهد تقرير أوبك الشهري يوم الخميس عجزًا حادًا في العرض لأكثر من مليوني برميل في اليوم.

وفي الوقت نفسه، فإن المخاوف المتعلقة بالإمدادات التي دفعت ارتفاع النفط منذ أواخر يونيو لم تهدأ بعد، يراقب التجار عن كثب الاضطراب المحتمل للصادرات الروسية في البحر الأسود بعد التصعيد الأخير في الحرب مع أوكرانيا. وأكدت السعودية يوم الثلاثاء التزامها بخفض الإمدادات طواعية الشهر المقبل.

ارتفعت غرب تكساس المتوسطة لتستقر فوق 83 دولارًا، مما يعزز امتدادًا لمدة سبعة أسابيع من المكاسب التي تعتبر أطولها منذ يونيو 2022، وصلت العقود الآجلة إلى أعلى مستوى منذ نوفمبر يوم الخميس.

ارتفع النفط منذ أواخر يونيو بسبب تخفيضات من المملكة العربية السعودية، مدعومة بقيود التصدير من روسيا حليفة أوبك +. ويواصل التجار أيضا مراقبة التوقعات الاقتصادية الأوسع، حيث يستمر تأثير دورة رفع أسعار الفائدة العدوانية للاحتياطي الفيدرالي في التموج عبر الأسواق، لكن بنك جي بي مورغان تشيس وشركاه، قال يوم الجمعة إن الأسعار قد تصل إلى 90 دولارا بحلول سبتمبر.

وكتب المحللون بمن فيهم ناتاشا كينيفا في مذكرة، في إشارة إلى مؤشر برنت «نعتقد أن الأسعار ستستمر في الصعود من هنا نحو 90 دولارًا»، بينما تشير مقاييس السوق الرئيسية إلى السوق المادية التي تشدد بسرعة».

ويتدفق هذا الضيق إلى أسواق الوقود في المصب، حيث يكلف نوع من النفط المتبقي من تكرير النفط أكثر من النفط الخام في أوروبا للمرة الأولى منذ عقود، كما أن أسعار البنزين والديزل أعلى بكثير من المعايير الموسمية، ويرجع ذلك جزئيا إلى قيود إنتاج المصافي.

وقالت انفيستنق دوت كوم، النفط الخام يرتفع على خلفية تقرير وكالة الطاقة الدولية الصعودي، ومؤشر أسعار المنتجين الأمريكي، ارتفعت أسعار النفط الخام يوم الجمعة، مدعومة بتوقعات الطلب المتفائلة، لكن المكاسب كانت محدودة بسبب زيادة أسعار المنتجين في يوليو. ومن المحتمل أن تزيد التخفيضات في الإنتاج من عدد من كبار المنتجين من الإمدادات في بقية هذا العام، مما يحتمل أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفقًا لآخر تقرير شهري من وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة.

وإذا تم الحفاظ على أهداف الإنتاج من قبل أوبك+، يمكن أن ترتفع مخزونات النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا في الربع الثالث و1.2 مليون برميل في الرابع»، مع خطر دفع الأسعار إلى أعلى، بحسب وكالة الطاقة الدولية التي تتخذ من باريس مقراً لها. تتدهور الصورة في العام المقبل، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتباطأ نمو الطلب بشكل حاد إلى مليون برميل يوميًا مع نفاد قوة التعافي بعد الوباء وبالنظر إلى الاستخدام المزدهر للسيارات الكهربائية.

جاء ذلك في أعقاب التقرير الشهري لمنظمة أوبك، الذي صدر يوم الخميس، والذي توقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا في عام 2024، مقارنة بنمو قدره 2.44 مليون برميل هذا العام.. «بالنظر إلى أهداف الإنتاج الحالية لأوبك+ حتى عام 2024، تشير هذه الأرقام إلى أن مخزونات النفط العالمية ستسحب للفترة المتبقية من هذا العام وأكثر من عام 2024»، حسبما قال المحللون في منصة آي إن جي، في مذكرة. ومع ذلك، فقد تم تخفيف هذه التوقعات الصعودية بسبب ارتفاع أكبر من المتوقع في أسعار المنتجين الأمريكيين في يوليو، مما يزيد من إمكانية إبقاء الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة بمستويات مرتفعة لفترة أطول من المتوقع. وارتفع رقم مؤشر أسعار المنتجين لشهر يوليو بنسبة 0.3 ٪ الشهر الماضي، في حين ارتفع الرقم السنوي بنسبة 0.8 ٪ بعد ارتفاعه بنسبة 0.2 ٪ في يونيو، وغذت بيانات أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة يوم الخميس تكهنات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي يقترب من نهاية دورة رفع الأسعار العدوانية، ولكن لا يزال عدم اليقين فيما يتعلق بوقت يبدأ البنك المركزي في الولايات المتحدة بالفعل في خفض أسعار الفائدة من أعلى مستوى في 22 عامًا.

وفي حين تم تحديد الأسعار في الأسبوع السابع على التوالي من المكاسب، يبدو أن وتيرة المكاسب الأسبوعية قد تباطأت بشكل كبير، وكانت المخاوف بشأن الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، أيضًا نقطة ألم رئيسية لأسواق النفط.

لكن أثرت بيانات التجارة والتضخم الكئيبة الصادرة هذا الأسبوع، وخاصة البيانات التي تظهر انخفاضا في واردات الصين من النفط، على تفاؤل السوق بشأن تعافي الطلب.

كما تتصارع البلاد مع أزمة ديون محتملة في قطاع العقارات، والتي من المرجح أن تزيد من تراجع النمو إذا تركت دون رادع هذا العام. كما أضرت القيود الجديدة على الاستثمار من قبل الولايات المتحدة على الصين بالمعنويات، حيث كانت الأسواق تخشى تجدد الحرب التجارية.

النفط الروسي يتجاوز سقف الأسعار مع وصول عائدات التصدير لأعلى مستوى في 2023

الرياض

اخترق الخام الروسي سقف الأسعار الذي حددته دول مجموعة السبع، بينما ارتفعت عائدات صادرات النفط إلى أعلى مستوى لها في ثمانية أشهر، وفقا لوكالة الطاقة الدولية، التي قالت في أحدث تقرير شهري إن سعر شحنات الخام المنقولة بحرا في البلاد الشهر الماضي قفز إلى 64.41 دولارا للبرميل في المتوسط المرجح، «محطما» الحد السعري البالغ 60 دولارا الذي حددته مجموعة السبع العام الماضي. وفرض التحالف الغربي الحد الأقصى للحد في وقت واحد من تدفق دولارات النفط إلى موسكو وسط الحرب في أوكرانيا والحفاظ على تدفق النفط الروسي إلى الأسواق العالمية، وبما أن روسيا هي واحدة من أكبر المنتجين في العالم، فإن القيود الشديدة للغاية تهدد بالتسبب في ارتفاع أوسع في الأسعار. في حين أن الجهود التي تقودها الولايات المتحدة تجنبت حتى الآن هذا التهديد بارتفاع غير مقصود، فإن الارتفاع في عائدات النفط إلى أعلى مستوى في ثمانية أشهر يكشف مدى نجاح روسيا وحلفائها في إعادة هيكلة السوق لتجنب القيود جزئيا والتقاط الزيادات في أسعار النفط المنقول خارج برنامج الحد الأقصى. وبموجب نظام الحد الأقصى، لا يمكن للشركات نقل النفط الروسي إلا إذا دفعت أقل من سعر الحد الأدنى - وإلا فقدت الوصول إلى الخدمات الرئيسية مثل التأمين، وكان التأثير إعادة رسم كاملة لتجارة الخام العالمية، حيث وجدت موسكو مشترين بشكل رئيسي في الهند والصين لسد الفجوة حيث تتجنب أوروبا النفط الروسي. واعتمدت روسيا بشكل كبير على أسطول ظل من الناقلات القديمة مع استمرارها في إيجاد سوق لنفطها الخام. وساعدت هذه المعاملات في تحريك متوسط سعر تداولات النفط الروسي فوق سقف 60 دولارا.

مع تداول الدرجات الروسية الآن فوق السعر المسموح به لمجموعة السبع، قد تزداد فرص دفع الأسعار إلى الأعلى عن طريق الخطأ، وإذا أصبح الشاحنون وشركات التأمين حذرين من أخذ شحنات روسية قد تكون أعلى من الحد المسموح به، فإن ذلك يخاطر بمزيد من تشديد الإمدادات وربما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية.

وفي بيان، قالت المتحدثة باسم وزارة الخزانة ميغان أبير إن سقف الأسعار يعمل وأشارت إلى أن المبيعات التي تزيد عن 60 دولارا لا تشكل انتهاكا للحد الأقصى إذا لم تستخدم خدمات تحالف مجموعة السبع. وقالت أبر «عائدات النفط الروسية انخفضت بنسبة 50 ٪ تقريبا عن العام السابق». «وأي أموال تنفقها روسيا لإنشاء نظام بيئي خارج سقف الأسعار تأخذ الموارد بعيدا عن قدرتها على تمويل حربها البربرية»، وأشارت أبير إلى خطاب ألقاه في 3 أغسطس في لندن إريك فان نوستراند، القائم بأعمال مساعد وزير الخارجية للسياسة الاقتصادية، الذي رفض بالمثل القلق بشأن ارتفاع الأسعار فوق مستوى الحد الأقصى وقال إن الحد الأقصى لا يزال يحد من الإيرادات الروسية.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن قوة سعر خام الأورال الروسي تعكس توترات الإمدادات للدرجات الحامضة وسط تخفيضات الإمدادات داخل تحالف أوبك + النفطي، كما تشهد روسيا زيادة في الطلب من مصافيها بعد الصيانة الموسمية، ومن المتوقع أن تستمر القيود المفروضة على الصادرات من قبل البلاد في دعم الأسعار، وفقا للوكالة.

وبتجاوز الحد الأقصى للسعر، عززت موسكو إيراداتها النفطية، وهي مصدر رئيسي للتمويل وسط ارتفاع تكلفة جهودها الحربية، وكسبت روسيا 15.3 مليار دولار من صادرات النفط الخام والوقود في يوليو، بزيادة 20 ٪ تقريبا عن الشهر السابق، وفقا لوكالة الطاقة الدولية. ومع ذلك، انخفضت عائدات النفط في البلاد بأكثر من الخمس عن العام السابق.

وردا على العقوبات الغربية، تعهدت روسيا بخفض إنتاج الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا، باستخدام إنتاج فبراير كخط أساس، على الرغم من عدم وجود أدلة تذكر على الالتزام بهذا الالتزام في وقت سابق من هذا العام.

ومع ذلك، فإن موسكو «أوفت» بهذا الخفض الطوعي في يوليو، حسبما ذكرت وكالة الطاقة الدولية، كما تعهدت روسيا بتقليص صادرات النفط الخام في أغسطس بمقدار 500 ألف برميل يوميا، لتواصل هذه التخفيضات عند مستوى متناقص في سبتمبر.

وظلت صادرات النفط الروسية ثابتة في يوليو عند 7.3 ملايين برميل يوميا بعد انخفاضها في يونيو على أساس شهري، وفقا لوكالة الطاقة الدولية، وقالت الوكالة إن ارتفاع شحنات الوقود ساعد في تعويض انخفاض حمولات الخام.

أظهرت أحدث بيانات جمركية صينية أن واردات الصين من النفط الخام في يوليو تراجعت 18.8 بالمئة عن الشهر السابق إلى أدنى معدل يومي منذ يناير مع خفض المصدرين الرئيسيين الشحنات الخارجية واستمرار نمو المخزونات المحلية، وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك أن إجمالي شحنات الخام إلى أكبر مستورد للنفط في العالم في يوليو بلغ 43.69 مليون طن متري أو 10.29 ملايين برميل يوميا. وسجلت واردات يونيو 12.67 مليون برميل يوميا كثاني أعلى مستوى على الإطلاق. ومع ذلك، كانت واردات النفط أعلى بنسبة 17 ٪ من 8.79 ملايين برميل يوميًا في العام السابق، وهي الفترة التي تعرض فيها الاقتصاد الصيني لضربة بسبب تفشي فيروس كورونا على نطاق واسع وعمليات الإغلاق الواسعة. وبلغ إجمالي واردات الخام للأشهر السبعة الأولى من العام 325.8 مليون طن متري، بزيادة 12.4 ٪ عن نفس الفترة من عام 2022. وكان الانخفاض (على أساس شهري) مدفوعًا بانخفاض الواردات من أكبر ثلاث دول مصدرة للخام، وهي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا، التي خفضت الصادرات وسط أهداف إنتاج منخفضة وارتفاع الطلب المحلي. وتجاوزت مخزونات النفط الخام البرية في الصين 1.02 مليار برميل في نهاية يوليو، وأن الارتفاع المستمر في هذه المخزونات قد يسمح لمصافي التكرير الصينية بإبطاء مشترياتها في الأشهر المقبلة.

وأظهرت بيانات من شركة تشوتشوانغ الاستشارية أنه على الرغم من انخفاض إجمالي الواردات، فقد رفعت المصافي المملوكة للدولة معدلات المعالجة في يوليو إلى متوسط 78 ٪ ٪82-، بزيادة 2 - 3 نقاط مئوية عن يونيو. وكان من المتوقع أن يرتفع استهلاك البنزين وسط الطلب على السفر في الصيف. وانخفضت مخزونات البنزين المحلية بنحو 3 ٪ بين منتصف يونيو ومنتصف يوليو، في حين ارتفعت مخزونات الديزل بنحو 2 ٪ مع استمرار ضعف حجم صادرات البضائع والتباطؤ في قطاع العقارات في خفض الطلب.

وأدى ارتفاع هوامش الربح للوقود في آسيا إلى ارتفاع صادرات المنتجات النفطية الصينية في يوليو ودعم معدلات المعالجة المرتفعة. وارتفعت صادرات الوقود المكرر الشهر الماضي بنسبة 55.8 ٪ لتصل إلى 5.31 ملايين طن متري من 3.41 ملايين طن متري قبل عام، بزيادة عن 4.51 ملايين طن متري في الشهر السابق.

واستوردت الصين 10.31 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي في يوليو، بزيادة 18.5 ٪ من 8.7 ملايين قبل عام عندما قطع المستوردون مشترياتهم الفورية وسط ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال العالمية.

في وقت من المرجح أن تستمر المصافي المستقلة الصينية في استيراد كميات كبيرة من زيت الوقود كمواد أولية لبقية العام للتعويض عن ضيق توافر حصص الخام، حسبما أفادت مصادر مصافي وأخرى تجارية. وأظهرت بيانات من ستاندرد آند بورز جلوبال أن هذه المصافي المستقلة، ومقرها في الغالب في شاندونغ، زادت وارداتها من زيت الوقود في يونيو إلى 1.32 مليون طن على الأقل من 80 ألف طن متري في نفس الشهر من العام الماضي، متراجعة بشكل هامشي فقط عن أعلى مستوى لها في الآونة الأخيرة عند 1.59 مليون طن في أبريل.

وأدى الحجم إلى ارتفاع وارداتها إلى 6.96 ملايين طن متري على الأقل في النصف الأول من قاعدة منخفضة تبلغ 449 ألف طن في الفترة من يناير إلى يونيو 2022. وأظهرت بيانات الجمارك الصينية أن هذا بدوره ساعد في رفع إجمالي واردات الصين من زيت الوقود بنحو 154.9 ٪ على أساس سنوي إلى 13.33 مليون طن متري في الأشهر الستة، مع أن معظم الزيادة قادمة من روسيا وماليزيا.

وحول إمدادات الغاز الروسي، قالت شركة إينرجي أوتلوك ادفايزرز الاستشارية الامريكية، تظهر آخر البيانات المنشورة في 11 أغسطس أن واردات الصين من الغاز الروسي عبر خط أنابيب، قوة سيبيريا، وفي غضون أربع سنوات، تضاعفت واردات الصين من روسيا عبر خط أنابيب باور أوف سيبيريا بأكثر من أربعة أضعاف لتصل إلى نحو 22 مليار متر مكعب سنويا.

ويظل اعتماد الصين على الغاز الروسي آخذ في الازدياد. بالإضافة إلى ذلك، وجدت روسيا بالفعل أسواقا بديلة لمعظم غازها، ويعد خط أنابيب الغاز الطبيعي لقوة سيبيريا ثاني أهم مصدر للغاز إلى الصين بعد إنتاجه المحلي.

وبدأ تشغيل خط الأنابيب بكامل طاقته في ديسمبر الماضي بعد بدء تشغيل حقل جديد لمكثفات الغاز، وبعد الانتهاء من قسم جديد للأنابيب، وسيمكن تحديث النظام روسيا من زيادة شحناتها من الغاز إلى 22 مليار متر مكعب سنويا، من 15.5 مليار متر مكعب في عام 2021، بزيادة قدرها 42 ٪ على أساس سنوي. ومن المتوقع أن يصل خط الأنابيب إلى طاقته التصميمية البالغة 38 مليار متر مكعب سنويا بحلول عام 2027.

ومع ذلك، أصبحت الصين سوقا مهمة للغاز الروسي حيث لم تعد موسكو موردا رئيسيا للغاز لسوق الاتحاد الأوروبي حيث فقدت أسهمها بسبب العقوبات الغربية، وتريد شركة غازبروم، أكبر منتج للغاز في روسيا، زيادة شحناتها من الغاز إلى الصين، وتحقيقا لهذه الغاية، أبرمت عددا من صفقات الغاز مع شركة الطاقة الآسيوية العملاقة للتعويض عن حصتها المفقودة من الغاز في السوق الأوروبية.

«أويل برايس»: بيئة الأسعار المرتفعة للنفط تدفع إلى زيادة نشاط التنقيب .. التفاؤل يسود القطاع

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

حقق النفط الخام مكاسب للأسبوع السابع على التوالي، في أطول سلسلة مكاسب منذ 2022 بعد أن توقعت وكالة الطاقة الدولية طلبا عاليا قياسيا وتقلص الإمدادات بسبب تخفيضات الإنتاج في تحالف «أوبك+».

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن الخام سجل أطول سلسلة من المكاسب منذ منتصف 2022، إذ أعطت تقارير متعددة تتوقع زيادة الطلب، دفعة جديدة، إضافة إلى زيادة مخاطر تعطل الإمدادات وتوسيع نطاق تخفيضات الإنتاج.

ونوه التقرير إلى أن من بين التوقعات الصعودية تقريرا شهريا من وكالة الطاقة الدولية الذي أكد أن الطلب العالمي على النفط ارتفع إلى مستوى قياسي في يونيو، ومرشح للارتفاع إلى أعلى في أغسطس وسط الاستهلاك الصيفي القوي.

وأبرز توقعات وردت في بيانات شهرية صدرت عن «أوبك» بأن الأسواق ستواجه عجزا حادا في الإمدادات النفطية بأكثر من مليوني برميل يوميا خلال هذا الربع، ولا سيما أن مخاوف الإمدادات التي دفعت إلى صعود الأسعار منذ أواخر يونيو لم تهدأ بعد، حيث يراقب التجار عن كثب الانقطاع المحتمل للصادرات الروسية في البحر الأسود بعد التصعيد الأخير في الحرب مع أوكرانيا.

وأشار إلى ارتفاع سعر خام غرب تكساس الوسيط ليستقر فوق 83 دولارا، ما عزز سبعة أسابيع من المكاسب التي تعد الأطول منذ يونيو 2022 كما وصلت العقود الآجلة إلى أعلى مستوى خلال يوم واحد منذ نوفمبر الماضي وذلك الخميس.

ونوه إلى أن النفط الخام صعد منذ أواخر يونيو الماضي بفعل التخفيضات من السعودية وبمساعدة قيود على الصادرات من روسيا وهما قادة «أوبك+»، لافتا إلى مواصلة التجار أيضا مراقبة التوقعات الاقتصادية الأوسع، حيث يستمر تأثير دورة رفع أسعار الفائدة القوية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الانتشار في الأسواق.

وسلط التقرير الضوء على توقعات بنك «جي بي مورجان»، بأن الأسعار قد تصل إلى 90 دولارا بحلول سبتمبر المقبل بالنسبة لخام برنت، حيث تشير مقاييس السوق الرئيسة إلى سوق مادية تتقلص بسرعة، منوها بتأكيد وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط الخام قفز إلى مستوى قياسي وسط الاستهلاك القوي في الصين وأماكن أخرى، ما ينبئ بدفع الأسعار للارتفاع المستمر.

وأشار إلى أن متوسط استخدام الوقود في العالم بلغ 103 ملايين برميل يوميا لأول مرة في يونيو، وقد يرتفع إلى أعلى في أغسطس الجاري، مع ارتفاع إلى مستويات قياسية مدعوما بقوة السفر الجوي في الصيف وزيادة استخدام النفط في توليد الطاقة وزيادة نشاط البتروكيماويات الصيني، حيث سجلت مخزونات النفط الخام والمنتجات انخفاضا حادا، ومن المتوقع أن تتقلص المخزونات النفطية بشكل أكبر في الخريف.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن حالة عدم اليقين عادت إلى سوق النفط الخام في الأسبوع الماضي مع تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار النفط الخام أخيرا بسبب المخاوف الاقتصادية المتجددة في الصين وزيادة المخزونات في الولايات المتحدة.

وعد التقرير أن التوقعات غير المؤكدة للصين وتزايد المخزونات الأمريكية الكبيرة حدا نسبيا من مكاسب أسعار النفط، لافتا إلى سعي المنظمات الدولية إلى تحسين معنويات السوق، حيث رفعت «أوبك» توقعاتها للطلب لـ2024 بينما خفضتها وكالة الطاقة الدولية بمقدار 150 ألف برميل في اليوم.

وأبرز تأكيد «أوبك» توقعاتها المتفائلة للطلب على النفط لعام 2024 حيث تتوقع أن يرتفع استهلاك النفط الخام العالمي بمقدار 2.25 مليون برميل في اليوم في 2024 مقارنة بنمو قدره 2.44 مليون برميل في اليوم هذا العام مع زيادة توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام إلى 2.7 في المائة من 2.6 في المائة.

وذكر أن أسعار النفط المرتفعة تعمل على تنشيط إنتاج الخام الأمريكي، ومع تحرك أسعار النفط إلى منتصف الثمانينيات بسبب تخفيضات الإنتاج والطلب القوي في الصيف يرى منتجو النفط الأمريكيون حوافز إضافية لزيادة العرض وتحديد أرقام إنتاج جديدة على الإطلاق.

ونقل عن توقعات الطاقة قصيرة الأجل الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة أخيرا، أنه من المتوقع أن يتجاوز إنتاج النفط الخام الأمريكي 12.9 مليون برميل في اليوم للمرة الأولى على الإطلاق في أواخر 2023، وهو تعديل صعودي 200 ألف برميل في اليوم مقارنة بالتوقعات السابقة.

وعد التقرير أن بيئة الأسعار المرتفعة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة نشاط التنقيب عن النفط العام المقبل، حيث ترى إدارة معلومات الطاقة أن معدلات الإنتاج الأمريكي في نهاية عام 2024 تبلغ 13.4 مليون برميل في اليوم.

من ناحية أخرى، فيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط، الجمعة، بعد أن توقعت وكالة الطاقة الدولية طلبا عاليا قياسيا وتقلص الإمدادات، ما دفع النفط لتحقيق مكاسب للأسبوع السابع على التوالي في أطول سلسلة مكاسب منذ 2022. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتا أو 0.5 في المائة لتبلغ عند التسوية 86.81 دولار للبرميل، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 37 سنتا أو 0.5 في المائة لتسجل 83.19 دولار للبرميل عند التسوية، وحقق كلا الخامين مكاسب أسبوعية بنسبة 0.5 في المائة.

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» الخميس: إنها تتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط 2.44 مليون برميل يوميا هذا العام، مضيفة أن آفاق سوق النفط تبدو جيدة في النصف الثاني من العام. وارتفعت معنويات المستثمرين من جراء بيانات اقتصادية أمريكية صدرت هذا الأسبوع، ما أثار التكهنات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يقترب من إنهاء دورة رفع أسعار الفائدة.

وقال كريج إيرلام، المحلل لدى «أواندا»: إن تخفيض الإمدادات وتحسن التوقعات الاقتصادية بثا التفاؤل في صفوف مستثمري النفط، لكنه أشار إلى علامات تدل على تقلص الزخم بعد ارتفاع مستمر في الأسعار.

وأثرت البيانات الاقتصادية غير المستقرة القادمة من الصين في المعنويات. وبينما أظهرت بيانات الجمارك ارتفاع واردات النفط الخام على أساس سنوي، انخفض إجمالي صادرات الصين 14.5 في المائة في يوليو مع تراجع واردات الخام الشهرية من مستويات مرتفعة تقترب من القياسية في يونيو إلى أدنى مستوياتها منذ يناير.

من جانب آخر، انخفض العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار خمس مرات أخرى هذا الأسبوع، حيث تقلص إجمالي عدد الحفارات إلى 654 هذا الأسبوع.

وذكر التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أنها حتى الآن هذا العام تم تسجيل خسارة 125 من منصات الحفر النشطة، حيث انخفض عدد الحفارات هذا الأسبوع بمقدار 421 منصة مقارنة بعدد الحفارات في بداية عام 2019 قبل تفشي الوباء.

ولفت إلى بقاء عدد حفارات النفط على حاله هذا الأسبوع عند 525 بانخفاض 96 حتى الآن عام 2023، وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار خمس إلى 123، وهو ما يمثل خسارة 33 منصة غاز نشطة منذ بداية العام، حيث ظلت الحفارات المتنوعة على حالها.

ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بحفارتين. 19 منصة أقل من الوقت نفسه من العام الماضي، حيث انخفض عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار حفار واحد، وهو الآن أقل بـ19 من هذا الوقت من العام الماضي.

وأشار إلى ارتفاع مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 12.6 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 4 أغسطس، وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، وهي أعلى مستويات الإنتاج وفقا للبيانات الأسبوعية منذ عام 2019، وارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الآن 400 ألف برميل يوميا منذ عام.

مليار طن من الانبعاثات خلفتها حرائق الغابات في كندا الاقتصادية

تسببت حرائق الغابات التاريخية في كندا هذا العام في انبعاث ما يعادل أكثر من مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، وهو مستوى غير مسبوق، وفق تقديرات السلطات الكندية.

وهذا يساوي تقريبا الانبعاثات السنوية لليابان (ما يعادل 1.12 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون 2021)، خامس أكبر ملوث في العالم، ويتجاوز الانبعاثات السنوية لقطاع الطيران العالمي في 2022 (0.8 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون).

وقال مايكل نورتن، المدير العام لهيئة إدارة الغابات الكندية الجمعة: «تحول هذا الصيف إلى ماراثون حقيقي» في وقت يتحضر غرب البلاد لموجة حر جديدة.

وأضاف في تصريحات نقلتها «رويترز»، «تشير تقديراتنا الأولية إلى أن انبعاثات الموسم الحالي تجاوزت مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون».

وتوقع أن تبقى أخطار اندلاع حرائق «أعلى من المعتاد» حتى سبتمبر. وبحسب بيانات نشرها المرصد الأوروبي كوبرنيكوس، وصلت انبعاثات الكربون الناتجة من الحرائق في كندا إلى مستويات غير مسبوقة وسجلت في نهاية يوليو أكثر من ضعف المستوى القياسي السنوي الأخير الذي سجل 2014.

وهذا الموسم، انتشرت الحرائق الضخمة في كل أنحاء البلاد بكثافة هائلة محطمة أرقاما قياسية في عديد من القاطعات. ما زالت كندا في حالة تأهب قصوى من الحرائق منذ 90 يوما، وهي فترة قياسية.

وقال جوناثان ويلكنسن وزير الموارد الطبيعية خلال مؤتمر صحافي في فانكوفر «كان موسم حرائق الغابات هذا العام مفيدا، فقد أظهر لنا ما ينتظرنا إذا لم نفعل شيئا لخفض الانبعاثات» مشيرا إلى أن ظاهرة احترار المناخ هي «السبب الرئيس».

وأتت الحرائق حتى الآن على 13.5 مليون هكتار، أي ضعف المساحة المحترقة القياسية في 1989، البالغة 7.3 مليون هكتار، وفقا لمركز حرائق الغابات الكندي المشترك.

«إسكوم» تمدد قطع التيار الكهربائي في جنوب إفريقيا الاقتصادية

ذكرت شركة الطاقة المملوكة للدولة في جنوب إفريقيا «إسكوم»، أنه سيتم تمديد قطع التيار الكهربائي، حتى إشعار آخر.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس، أن انقطاع التيار الكهربائي، بسبب نقص في قدرة التوليد، وبحسب الشركة سيتم إصلاح الوحدة النووية «كونفيدنت» التابعة للشركة، بحلول نوفمبر المقبل.

وكان وزير الكهرباء في جنوب إفريقيا، قد هاجم الشهر الماضي ميثاق تمويل المناخ الذي وقعته بلاده مع عدد من الدول الغنية بهدف توفير تمويلات لقطاع الطاقة في جنوب إفريقيا بقيمة 8.5 مليار دولار، مقابل إغلاق عدد من محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم وإعادة تجهيزها لإنتاج الطاقة المتجددة. وقال الوزير كجوسينتشو راموكجوبا، خلال اجتماع نظمته مجموعة ستاندرد بنك جورب المصرفية، الشهر الماضي، إن إغلاق محطة كوماتي باور التابعة لشركة إسكوم هولدنجز الحكومية للكهرباء، وهي أول محطة كهرباء يتم إغلاقها وفقا للاتفاق «كان ظلما باسم التحول» نحو الطاقة النظيفة.

وذكرت «بلومبيرج» أن تصريحات راموكجوبا التي تتناغم مع تصريحات سابقة صادرة عن وزير الطاقة جويدي مانتاشي، ومخاوف النقابات العمالية، يمكن ان تؤجج التوترات حول ما يسمى «برنامج التحول العادل للطاقة» والمتأخر في تنفيذ بنوده.

المملكة تستورد 71 ألف سيارة كهربائية .. 14 ألفا منها دخلت السوق خلال 2022

الاقتصادية

بلغ إجمالي عدد السيارات الكهربائية التي استوردتها السعودية حتى الآن 71209 سيارات.

وبحسب بيانات رسمية حصلت «الاقتصادية» عليها من هيئة الزكاة والدخل والجمارك، فإن السيارات المستوردة شملت «كهربائية، هايبرد، وهجين».

واستوردت المملكة منذ بداية العام الجاري 2023 حتى الآن 711 سيارة كهربائية، في حين تم استيراد 13958 سيارة كهربائية في عام 2022.

واستحوذت ثماني دول على النصيب الأكبر من واردات المملكة من السيارات الكهربائية منذ بداية العام الجاري، حيث جاءت أمريكا على رأس القائمة بعدد 465 سيارة كهربائية، تليها ألمانيا 97، ثم اليابان 81، فالصين 49 سيارة، وثماني سيارات تم استيرادها من التشيك، وست من إيطاليا، وثلاث سيارات من كوريا الجنوبية، واثنتين من إسبانيا.

وفي العام الماضي 2022، سيطرت عشر دول على النصيب الأكبر من واردات المملكة من السيارات الكهربائية. حسب الزكاة والدخل والجمارك ، جاءت اليابان في المقدمة بعدد 8547 سيارة كهربائية، أمريكا 4935 سيارة، الصين 154 سيارة، كوريا الجنوبية 126، تايوان 110 سيارات، المانيا 27، إيطاليا 21 سيارة، إسبانيا 14، تايلاند 13 ، وأربع سيارات من فرنسا. وأوضحت الهيئة لـ«الاقتصادية» أن هناك إجراءات تطبق لفسح السيارات الكهربائية من بينها إلزام الموردين بإصدار شهادة سابر الإلكترونية، وكذلك شهادة المطابقة للمركبات الكهربائية CCR من خلال موقع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.الجدير بالذكر أن وزارة الصناعة والثروة المعدنية أصدرت أخيرا ترخيصا صناعيا لشركة «سير» أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة، لإقامة منشأة تصنيع السيارات الكهربائية على مساحة تزيد على مليون متر مربع في الوادي الصناعي في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

وكان الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة شركة «سير»، قد أعلن في نوفمبر الماضي إطلاق شركة «سير»، التي تعد مشروعا مشتركا بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة فوكسكون.

وتعمل «سير» على تصميم سيارات السيدان وسيارات الدفع الرباعي ذوات التقنيات المتطورة، ومن المخطط أن يبدأ الإنتاج الفعلي خلال 2025، من منشأة التصنيع في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وستسهم الشركة في جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 562 مليون ريال لدعم الاقتصاد، وتوفير 30 ألف فرصة عمل بشكل مباشر وغير مباشر، ومن المتوقع أن تصل مساهمة «سير» في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد المملكة إلى 30 مليار ريال بحلول 2034.

كما وقعت المملكة اتفاقية مع شركة لوسيد في 2022 لشراء ما لا يقل عن 50 ألف مركبة كهربائية، ووقعت شركة «آي بي بي» السويسرية الرائدة في حلول شحن السيارات الكهربائية عالميا عقدا بتزويد شركة بترومين السعودية لحل التنقل الكهربائية، بشواحن السيارات الكهربائية بحيث يتم تثبيتها في 100 محطة وقود على مستوى المملكة .

واعتمدت السعودية 73 طراز مركبات كهربائية لـ12 شركة مصنعة من ست دول حول العالم لدخولها السوق السعودية. وتتولى «المواصفات والمقاييس» إصدار شهادة اعتماد الطراز ودراسة الوثائق التي تثبت سلامة ومأمونية المركبات، وفقا لما نصت عليه اللائحة الفنية للمركبات الكهربائية الصادرة عن الهيئة، التي توضح المتطلبات الضرورية لتحقيق المركبات والشواحن لاشتراطات السلامة ولضمان اختبارها وفق المواصفات التي وضعت، بما يتناسب مع ظروف المملكة المناخية، ولتحقيق أفضل أداء لمستخدمي المركبات الكهربائية والشواحن في المملكة.

«الطاقة الدولية»: الطلب على النفط سيرتفع لأعلى مستوى على الإطلاق

عكاظ

رفعت الوكالة الدولية للطاقة توقعاتها للطلب العالمي على النفط عام 2023 إلى «أعلى مستوى سجّله على الإطلاق»؛ ليصل إلى 102.2 مليون برميل يومياً؛ وفق ما جاء في تقريرها الشهري الصادر أخيراً.

وذكرت الوكالة؛ التي تتخذ من باريس مركزاً لها، أنه «من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على النفط بـ2.2 مليون برميل في اليوم، مقارنة مع عام 2022، ليصل إلى 102.2 مليون برميل في اليوم في 2023، على أن تمثِّل الصين أكثر من 70% من الزيادة». وتوقعت أن «يتباطأ النمو بمقدار مليون برميل في اليوم عام 2024»، علماً أن الوكالة كانت تتوقع، في فبراير الماضي، بلوغ الطلب 101.9 مليون برميل في اليوم في 2023، ما يمثل بالأساس مستوى قياسياً.

وقالت الوكالة إن من المتوقع أن يتباطأ نمو الطلب على النفط إلى مليون برميل يوميا في عام 2024، بانخفاض 150 ألف برميل يومياً عن توقعاتها السابقة.

وأضافت: «توقعات الاقتصاد العالمي ما زالت تنطوي على تحديات في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة، وتقليص الائتمان المصرفي؛ الأمر الذي يضغط على الشركات التي تتعامل بالفعل مع تباطؤ الصناعات التحويلية والتجارة». وعلى صعيد أسعار النفط، ارتفعت الأسعار في آخر جلسة لها، بعد أن توقعت وكالة الطاقة الدولية طلباً عالمياً قياسياً وتقلص الإمدادات؛ ما دفع النفط لتحقيق مكاسب للأسبوع السابع على التوالي في أطول سلسلة مكاسب منذ 2022.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتاً أو 0.5% لتبلغ عند التسوية 86.81 دولار للبرميل، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 37 سنتاً أو 0.5% لتسجل 83.19 دولار للبرميل عند التسوية. وسجل خام برنت مكاسب أسبوعية بنسبة 0.66%، وصعد خام «نايمكس» الأمريكي بنسبة 0.45% خلال الأسبوع.

مؤشر النفط:

86.81 دولار أسعار العقود الآجلة لخام برنت

83.19 دولار أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس

0.66 % مكاسب خام برنت الأسبوعية

ارتفاع إنتاج بطاريات الطاقة في الصين خلال يوليو

الشرق الأوسط

ارتفع إنتاج بطاريات الطاقة بالصين خلال شهر يوليو الماضي. ونقلت وكالة (شينخوا) الصينية عن بيانات صناعية أصدرتها الجمعية الصينية لمصنعي السيارات، أظهرت أن إنتاج بطاريات الطاقة بلغ 61 غيغاواط/ ساعة خلال الشهر الماضي، بزيادة 28.9 في المائة على أساس سنوي.

وأشارت الوكالة، السبت، إلى إنتاج حوالي 40.5 غيغاواط/ ساعة من بطاريات ليثيوم فوسفات الحديد، بزيادة بنسبة 35.6 في المائة عن العام الماضي، ليشكل 66.4 في المائة من الإجمالي الشهري.

وزاد إنتاج بطاريات الطاقة في الصين خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بنسبة 35.4 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 354.6 غيغاواط/ ساعة، بينما ارتفع إنتاج السيارات العاملة بالطاقة الجديدة بنسبة 30.6 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 805 آلاف وحدة في الشهر الماضي، وارتفعت المبيعات بنسبة 31.6 في المائة، لتصل إلى 780 ألف وحدة.

على صعيد آخر، قال التلفزيون المركزي الصيني (سي سي تي في) السبت إن دخاناً أصفر غطى أجزاءً من مدينة بشمال الصين بعد حدوث تسريب لمواد حمضية من مستودع مملوك لأحد مصنعي منتجات الأطفال.

وتشيع الحوادث التي تسببها انفجارات الغاز والكيماويات في الصين عقب أعوام من النمو الاقتصادي بوتيرة سريعة للغاية. وكثفت الصين عمليات التفتيش والتفقد، لكن الحوادث الصناعية وحوادث العمل تظل شائعة.

ودعا الرئيس الصيني شي جينبينغ في يونيو (حزيران) إلى إجراء تعديل في قوانين السلامة في أنحاء البلاد بعدما أودى أحد أشد انفجارات الغاز منذ سنوات بحياة 31 شخصاً في شمال غربي الصين.

ونُشرت مقاطع مصورة على وسائل التواصل الاجتماعي الصينية على نطاق واسع تظهر السماء فوق شينغتاي وهي تتحول للون الأصفر، وعبر كثيرون عن قلقهم من التسريب.

موجة صعود قد تأخذ النفط لمستويات 100 دولار قبل نهاية العام

الشرق الأوسط

سجلت أسعار النفط، على مدار الأسبوع الماضي، مكاسب للأسبوع السابع على التوالي، في أطول سلسلة مكاسب منذ 2022.

ويزحف خام القياس العالمي «برنت» إلى مستويات جديدة لم يحققها منذ شهور، وقد تدفعه البيانات الاقتصادية المتوقع صدورها خلال الأسبوع الجاري، من مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي، لمستوى 90 دولاراً للبرميل. وقد تمتد موجة الصعود على مدار الربع الأخير من العام الجاري وتسجل 100 دولار للبرميل، غير أن المؤشرات المالية الصينية الضعيفة، تكبح موجة صعود الخام، التي بدأت يوليو (تموز) الماضي.

وبينما أظهرت بيانات الجمارك الصينية ارتفاع واردات النفط الخام على أساس سنوي، انخفض إجمالي صادرات الصين 14.5 في المائة في يوليو مع تراجع واردات الخام الشهرية من مستويات مرتفعة تقترب من القياسية في يونيو (حزيران) إلى أدنى مستوياتها منذ يناير (كانون الثاني).

غير أن معنويات المستثمرين ارتفعت جراء بيانات اقتصادية أميركية صدرت الأسبوع الماضي، ما أثار التكهنات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) يقترب من إنهاء دورة رفع أسعار الفائدة.

وبالتزامن قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، يوم الخميس، إنها تتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط 2.44 مليون برميل يومياً هذا العام، مضيفة أن آفاق سوق النفط تبدو جيدة في النصف الثاني من العام.

سجل خام «برنت» أعلى مستوى له في شهور، نتيجة شح المعروض، وارتفاع الطلب العالمي على الخام، عند 87.55 دولار، على مدار جلسات الأسبوع الماضي، بينما كان أقل مستوى عند 84.69 دولار. (تجاوز برنت 88 دولاراً للبرميل في جلسة الخميس وهو أعلى مستوياته منذ يناير). وسجل خام غرب تكساس الوسيط أعلى مستوى عند 84.40 دولار، وأقل مستوى عند 81.94 دولار. وبالنظر إلى مستويات (القاع) على مدار الأسابيع الماضية، يتضح أنها ترتفع تدريجياً لتسجل «قمة» جديدة لم تشهدها منذ أشهر، يدعمها موسم الإجازات الذي يزداد فيه الطلب على الوقود، بالإضافة إلى تحركات مجموعة «أوبك بلس»، بعد الاطلاع على بيانات منتجي النفط، مع الأخذ في الاعتبار آفاق الاقتصاد العالمي، والتوقعات المستقبلية لسوق النفط.

توقعات وكالة الطاقة

قالت وكالة الطاقة الدولية، الجمعة، إن خفض «أوبك بلس» إمدادات النفط قد يقلّص مخزوناته بشدة خلال بقية العام الحالي، ما يرفع الأسعار قبل أن تقلص تحديات اقتصادية من نمو الطلب العالمي في 2024.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أنه إذا أبقت «أوبك بلس» على أهدافها الحالية فإن مخزونات النفط قد تنخفض 2.2 مليون برميل يومياً في الربع الثالث و1.2 مليون في الربع الأخير من العام، ما قد يزيد من ارتفاع الأسعار.

وقالت الوكالة، في تقريرها الشهري عن سوق النفط في أغسطس (آب): «زيادة (أوبك بلس) خفض إنتاجها النفطي قابلها تحسن المعنويات تجاه الاقتصاد الكلي وارتفاع الطلب العالمي على النفط لأعلى مستوى على الإطلاق».

وخفضت «أوبك» وحلفاؤها، المجموعة المعروفة باسم «أوبك بلس»، الإمدادات في نهاية 2022 لدعم السوق. ومددت المجموعة في يونيو تخفيضات الإمدادات حتى 2024.

وذكرت الوكالة أن إمدادات النفط العالمية تراجعت في يوليو 910 آلاف برميل يومياً لأسباب من بينها انخفاض حاد في إنتاج السعودية. لكن الوكالة قالت إن صادرات النفط الروسية استقرت عند نحو 7.3 مليون برميل يومياً في يوليو.

وأضافت أن من المتوقع أن يتباطأ نمو الطلب بشدة العام المقبل إلى مليون برميل يومياً بسبب الوضع الضعيف للاقتصاد الكلي وتباطؤ التعافي من جائحة فيروس «كورونا» والاستخدام المتزايد للسيارات الكهربائية. وخفضت الوكالة توقعاتها لنمو الطلب 150 ألف برميل يومياً عن الشهر الماضي.
وتابعت الوكالة: «توقعات الاقتصاد العالمي ما زالت تنطوي على تحديات في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة وتقليص الائتمان المصرفي، الأمر الذي يضغط على الشركات التي تتعامل بالفعل مع تباطؤ الصناعات التحويلية والتجارة».

ومن المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط في 2023 بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً، مدعوماً بالسفر الجوي خلال الصيف وزيادة استخدام النفط في توليد الكهرباء وزيادة نشاط قطاع البتروكيماويات في الصين.

ومن المنتظر أن يكون متوسط الطلب 102.2 مليون برميل يومياً هذا العام، على أن تشكل الصين أكثر من 70 في المائة من النمو، على الرغم من مخاوف مرتبطة بقوة اقتصاد الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم.

النفط يستجيب

ارتفعت أسعار النفط خلال جلسة، الجمعة، آخر جلسات الأسبوع، بعد توقعات وكالة الطاقة الدولية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتاً أو 0.5 في المائة لتبلغ عند التسوية 86.81 دولار للبرميل، بينما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 37 سنتاً أو 0.5 في المائة لتسجل 83.19 دولار للبرميل عند التسوية.

وكانت آخر مرة ارتفع فيها سعر خام برنت لمدة 7 أسابيع متتالية في الفترة من يناير إلى فبراير (شباط) 2022 قبل الغزو الروسي لأوكرانيا.

ترحيب خليجي وعربي باكتمال تفريغ خزان «صافر» الشرق الأوسط

رحبت دول خليجية وعربية بإعلان الأمم المتحدة اكتمال سحب 1.14 مليون برميل نفط خام من الخزان العائم «صافر» قبالة ساحل اليمن.

وثمّنت السعودية، في بيان لوزارة خارجيتها، جهود أنطونيو غوتيريش، أمين عام الأمم المتحدة، وفريق عمله الذين عملوا على تسخير جميع الجهود لإنهاء مشكلة الخزان العائم «صافر»، معربة عن تقديرها للدعم المالي السخي من الدول المانحة على ما قدمته من منح مالية بحملة التبرعات لإنهاء تهديد الخزان العائم «صافر».

وكانت السعودية من أولى الدول المانحة بتقديم منح مالية عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وذلك ضمن جهودها مع المجتمع الدولي لحل مشكلة الخزان العائم «صافر». وأشادت «الخارجية» السعودية بالدعم المقدم من قيادة «تحالف دعم الشرعية في اليمن»، لتسهيل عملية الخطة التشغيلية حتى الانتهاء من تفريغ الخزان العائم «صافر» بنجاح واقتدار. كما رحبت الكويت وقطر وسلطنة عمان باكتمال خطة تفريغ خزان «صافر»، وجددت وزارة الخارجية الكويتية، في بيان، إشادتها بالجهود المبذولة للأمين العام للأمم المتحدة وكل الدول لما قاموا به من جهود أسهمت في الإسراع في إنجاز هذه المهمة الحيوية التي حالت دون وقوع كارثة بيئية. وأعربت «الخارجية» القطرية، في بيان، السبت، عن تقدير قطر لجهود الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين في معالجة واحدة من أكثر القضايا البيئية الملحة بمنع تسرب النفط من الخزان في مياه البحر الأحمر، مؤكدة استعدادها الكامل لمساندة كل الجهود الدولية الرامية لبناء مستقبل أكثر أماناً واستدامة للجميع.

وأشادت سلطنة عُمان، في بيان لوزارة الخارجية نقلته وكالة الأنباء العمانية، السبت، بجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتعاون الأطراف اليمنية لتجنب حدوث كارثة بيئية. وثمّنت وزارة الخارجية الأردنية جهود الأمم المتحدة والدول المانحة في حشد الدعم المالي اللازم لإنجاز هذه العملية، التي جنبت البحر الأحمر كارثة بيئية، والدعم الذي قدمته السلطات اليمنية لتسهيل إنجازها.

وقال جاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، إن «نجاح خطة التفريغ يدل على تكاتف المجتمع الدولي للحفاظ على البيئة البحرية، وحرصها على عدم حدوث كارثة بيئية في المنطقة»، مشيداً بجهود فريق عمل الأمم المتحدة بقيادة غوتيريش والدول المانحة لتمويل الدعم المالي اللازم لحل مشكلة الخزان العائم «صافر»، كما ثمّن الدور الكبير لقيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن على جهودهم بتقديم الدعم اللازم طوال عملية تفريغ النفط الخام من الناقلة.

تكلفة الطاقة الشمسية للمنازل في السعودية تنخفض خلال 2023

داليا الهمشري

الطاقة

شهدت تكلفة الطاقة الشمسية للمنازل في السعودية انخفاضًا خلال العام الجاري 2023، مقارنة بالعام المنصرم 2022، نتيجة لتراجع أسعار الألواح الشمسية عالميًا والزخم الذي حدث في هذا القطاع المهم، لا سيما خلال الشهرين الماضيين.

وعلى الرغم من أن تركيب المحطات الشمسية للمنازل في السعودية قد شهد ركودًا العام الماضي، فإن التوقعات كافّة تبشّر بطفرة كبيرة في هذا القطاع خلال الأعوام المقبلة.

ومن المتوقع أن تؤدي الطاقة الشمسية للمنازل في السعودية على وجه التحديد دورًا كبيرًا في خفض فواتير الكهرباء المرتفعة، نتيجة لطبيعة الطقس التي قد تتطلب تشغيل المكيفات على مدار 24 ساعة يوميًا خلال 10 أشهر سنويًا على الأقل، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

نصف استهلاك الكهرباء

تتصدّر المملكة العربية السعودية قائمة دول العالم الأكثر استهلاكًا للكهرباء، إذ سجلت إحصاءات الشركة السعودية للكهرباء لعام 2018 استهلاكًا بحجم 282.6 مليون ميغاواط/ساعة.

ويمثّل القطاع السكني النصيب الأكبر بنسبة 50% من إجمالي استهلاك الكهرباء في المملكة، في حين يقتصر الاستهلاك التجاري على 17%، والصناعي 16% من إجمالي الاستهلاك الكهربائي.

وفي ظل الطلب الكبير للاستهلاك السكني، من المتوقع أن تؤدي الطاقة الشمسية للمنازل في السعودية دورًا مهمًا في تشكيل مزيج الطاقة بالمملكة خلال الأعوام المقبلة، ولا سيما في ظل إستراتيجية الدولة التي تتبنى تحقيق الأهداف المناخية.

وتُعد تكلفة تركيب الألواح الشمسية للمنازل في السعودية في متناول المواطن العادي، إذ تتراوح ما بين 80 و200 ألف ريال سعودي (21.322 و53.305 دولارًا أميركيًا)، وفقًا لوزارة الطاقة السعودية.

دولار أميركي = 3.75 ريالًا سعوديًا)

انتشار محدود

أكد المدير العام لشركة إف إيه إس إنرجي (FAS ENERGY) للطاقة الشمسية بالرياض الدكتور صبري عصفور، أن استعمال الطاقة الشمسية على الأسطح في السعودية ما يزال محدودًا للغاية مقارنة بالدراسات والتوقعات.

وأشار عصفور -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- إلى أن تكلفة تركيب محطات الطاقة الشمسية في المنازل تختلف باختلاف حجم المحطة وسعر الألواح وقت الشراء.

ولفت إلى أن سعر الألواح الشمسية يمثّل نحو نصف التكلفة الكلية لتركيب المحطة الشمسية.

وأبرز أن سعر الكيلوواط في المملكة العربية السعودية يتراوح -حاليًا- ما بين 3 آلاف و500 و3 آلاف و700 ريال سعودي.

انخفاض أسعار التركيب

كشف خبير الطاقة الشمسية في شركة المتقدمة للطاقة -ومقرها الرياض بالمملكة العربية السعودية- المهندس محمد مزمل، عن أن مشروعات الطاقة الشمسية على الأسطح قد شهدت زخمًا في المملكة خلال الشهرين ونصف الشهر الماضيين، مشيرًا إلى تركيب قدرة تبلغ نحو 2 ميغاواط.

وأوضح مزمل -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن أسعار التركيب هذا العام أفضل من العام المنصرم، لافتًا إلى أن عام 2022 قد شهد ركودًا في هذا القطاع.

ومن جانبه، قال أحد مستوردي الألواح الشمسية في المملكة العربية السعودية المهندس فيروز شيخ، إن تكلفة تركيب المحطات الشمسية على الأسطح في المملكة العربية السعودية قد انخفضت عن العام الماضي نتيجة اشتعال المنافسة في هذه السوق.

وأضاف شيخ -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن سعر الكيلوواط يبلغ -حاليًا- نحو 3 آلاف و700 ريال سعودي، بانخفاض عن العام الماضي، إذ تراوح سعره ما بين 4 آلاف و4 آلاف و200 ريال سعودي.

وتابع أن متوسط استهلاك المنزل السعودي يتراوح ما بين 20 و50 كيلوواط، أي أن التكلفة الكلية لتركيب محطات شمسية على الأسطح في المنازل السعودية تتراوح ما بين 74 ألفًا و185 ألف ريال سعودي بعد الانخفاض الأخير في سعر الألواح الشمسية.

شكراً